استمرت عملية تشييده (14) عاماً وماتزال المشاكل تلاحقه:

مستشفى الشيخ زايد..
حضر المبنى والفساد دك التجهيزات

● يستمر الاهمال وسوء الادارة في كيفية الاستفادة من مساهمات الأشقاء التي تقدم للشعب اليمني السبب الرئيسي في ضياع كثير من المشاريع الخدمية التي قدمها الأشقاء.. المواطن اليمني أحوج ما يكون إليها بما تقدمه من خدمات جليلة ففي غياب الاشراف والمتابعة وعدم الاستفادة بشكل أمثل وعلى أساس علمي وفني دقيق..

لقاء/ معاذ القرشي

مستشفى الشيخ زايد بن سلطان بأمانة العاصمة واحد من المشاريع التي تعاني رغم كرم الأشقاء الأعزاء في جمعية الشيخ زائد للأعمال الخيرية في أبوظبي وتوفيرها لكل التجهيزات لكن ماذا عسانا أن نصنع فهناك قلة لازالت تضيع الفرص على ابناء اليمن من أجل مكسب أوغاية فردية متناسين أن هذا المشروع سيخفف من آلام ومعاناة كثير من المرضى وخاصة من الأمهات والأطفال في منطقة مأهولة بالسكان .. بالإضافة إلى إمكانية قيام هذا المستشفى بخدمة جرحى الثورة حسب قرار مجلس الوزراء الأخير.

لمعرفة تفاصيل ما يعانيه مستشفى الشيخ زايد الذي أراد له البعض أن يشيخ قبل أن يشب وما ناله من الإهمال وما يجب أن تقوم به الجهات المختصة لإنقاذ المستشفى التقينا الدكتور حسن محمد تامة مدير عام مستشفى الشيخ زايد الذي قال :كما تعرفون أن المستشفى احد المشاريع التي مولتهاجمعية المرحوم الشيخ زايد بن سلطان للأعمال الخيرية في ابوظبي

وتم وضع حجر الأساس للمستشفى في عام 1999م واستكمل بناء المستشفى في عام2005 م وخلال الفترة من 2008 - 2005 م أجريت التشطيبات والتجهيزات والتأثيث للمستشفى وظل المستشفى مغلقا من2012 - 2008 م شهر سبتمبر

وهذا التأخير سبب الكثير من المشاكل أفقدت المستشفى الإمكانية المأمولة منه في تقديم الخدمة و أهم ما يعانيه المستشفى أن التخطيط للمستشفى تم على أساس أن يكون مستشفى للأمومة والطفولة، وتم تنفيذ التصاميم من قبل الشركة المنفذة عبر مناقصة تم الإعلان عنها لكن تلك التصاميم فيها عيوب أساسية وعلى سبيل الذكر (المصعد) المعروف أن يكون المصعد في المستشفيات يتسع لسرير لنقل مريض لكن الواقع أن من قام بتصميمه صممة مصعداً لفندق ثلاثة نجوم وليس لمستشفى ففي هذا الوضع لا تستطيع نقل مريض من الطوارئ إلى غرفة العمليات كما أن غرف العمليات مخالفة للمواصفات الدولية وسقف الغرف غير مرتفع ومساحة غرفة العمليات الموجودة بين 4- 3 امتار

وأشار تامة: إلى أن تصميم المستشفى تم دون وضع إنشاء غرفة عناية مركزة في الحسبان وبعد أن أدركت الشركة المنفذة كيف يكون مستشفى بدون عناية مركزة عملت على تغطية هذا الخطأ القاتل بخطأ قاتل اكثر عندما جعلت غرفة العناية المركزة بديلا عن البوفية، الآن تلاحظ أن غرفة العناية المركزة مرتبطة بمبنى الإدارة وهذا لايمكن أن يكون عليه أي غرفة عناية مركزة في أي مستشفى مهما كان صغيرا.

وأضاف : أن الأخطاء في التصاميم ليس الشيء الوحيد الذي يعانيه المستشفى بسبب غياب ضمائر البعض للأسف من ابناء اليمن فهناك أجهزة طبية باهضة التكاليف قدمها الأشقاء ونشكرهم على ذلك وسيظل جميلهم في ذاكرة الشعب اليمني ظلت معرضة للأتربة من2008 - 2012 م وهذه الأجهزة لها عمر افتراضي واطول عمر لهذه الأجهزة إذا ماتجاوزنا 8 سنوات.

واستطيع أن أقول الآن : أن 45٪ من هذه الأجهزة الطبية خارج الصلاحية للعمل بسبب تأخر افتتاح المستشفى وتعرضها للأتربة طوال هذه الفترة ولا يزال هناك أجهزة ومعدات لم نقم بتشغيلها حتى الآن لعدم وجود فنيين يقومون بتشغيلها ولانعرف ماذا كانت تعمل أو أصابها العطب كمثيلاتها من الأجهزة مع أن أصغر جهاز من هذه الأجهزة سعره هما بين $3500- 2500 والأدهى والأمر أن هذه الأجهزة الطبية ليس لها وكيل أو وكالة معتمدة للأدوات والمعدات الطبية في اليمن يمكن أن نشتري منها قطع الغيار لغرض إصلاح الأجهزة والواضح أن الجهة التي قامت بالتشطيب لم تشرف اي جهة محلية على عملها ولاحتى الجهة الممولة ومن يتحمل تبعات أخطاء التشطيب والتأثيث شركة الخليج في دبي ممثلة بمندوبها في اليمن الدكتورحسام عثمان - فلسطيني الجنسية الذي قام بتنفيذ التشطيب والتأثيث الذي للأسف لم يجد جهة تراقب عمله في اليمن رغم أن الإشراف من صميم عمل اليمنيين حتى لوكان المشروع منحة من الأشقاء فلا يمنع ذلك وجود جهة رقابيه تشرف على عمل الشركه المنفذة كون المشروع لمصلحتهم ويبدو ان ضعاف النفوس من اليمنيين استفادوا من هذه الأخطاء ولم ينظروا للمصلحة العامة ونظروا إلى مصالحهم الشخصية لذلك تم الاستفادة من هذا الوضع الذي يحصد ثمارة الجميع.

وأكد تامة: ان الشبكة الغازية في المستشفى جهزت بتجهيزات رديئة ومن قام بعمل هذة الشبكة هم من العمال العاديين من ورش عادية وليس شركة متخصصة وتم اكتشاف ذلك من تقارير رفعتها شركات متخصصة عاينت الشبكة وما تعانيه من أخطاء في التركيب وقد تواصلنا مع شركة الخليج لتنفيذ أي نواقص تظهر في المشروع فكان الجواب ان هذا الموظف لم يأت الى الشركة من حينها حتى لاستلام مستحقاته من الشركة ويبدو انه اكتفى بما حصل عليه من غباء اليمنيين وعدم تدقيقهم وحاليا نعمل على ملاحقته عبر الانتربول بالتنسيق مع شركة الخليج في دبي كما ان المستشفى حتى اليوم لا يوجد له موازنة رغم أن هناك موازنه قمنا باعدادها منذ القيام بمهام العمل في المستشفى وتم التواصل مع وزارة المالية وقدمت الموازنة التي تم اعدادها في البداية ووافقت الوزارة على الموازنة ثم بعد ذالك قالت انها ستصرف فقط 25 ٪ من الموازنة فوافقنا على ذالك من اجل استمرار عمل المستشفى لكن حتى هذه النسبة من الميزانية لم تصرف وما يصرف على المستشفى من تاريخ افتتاحها في اكتوبر 2012 هو من مبلغ 69 مليون ريال استطعنا الحصول عليه بالجهود المخلصة والمشكورة من قبل الأستاذ عبد القادر هلال - امين العاصمة الذي اخرج هذا المبلغ من المالية كنفقة تشغيلية عاجلة للمستشفى.

كما ان احتياج المستشفى من الأطباء 9 أطباء استشاريين و 58طبيباً اخصائياً و 72أطباء عموم وما تم إرسالهم من قبل الخدمة المدنية حتى الآن8 اطباء عموم واغلب من يعملون في المستشفى اطباء متطوعون ونقوم بإعطائهم مبالغ رمزية من أصل الميزانية التشغيلية التي شارفت على الانتهاء واذا لم تقم وزارة المالية بصرف ميزانية المستشفى فنحن مقبلون على ظروف لن نستطيع مواجهتها ومنها كلفة الكهرباء التي حسبت تكلفة الإنارة باعتبار المستشفى من كبار المستهلكين تحسب الكهرباء على المستشفى مثل مستشفى السبعين وهذا خلل واضح في تقدير التكلفة مع ان المستشفى حكومي كذلك الماء ينقطع على المستشفى لفترات طويلة ولدينا بئر ارتوازية حفرته الشركة المنفذة لكن البئر تم إغلاقه كون الحفر تم بشكل عميق وأثر على الآبار الآخرى الموجودة في المنطقة مما سبب سخط الأهالي ومن حينها والبئر مغلق الآن نريد تجهيز البئر الموجودة وبما لا يؤثر على آبا ر الاهالي وبالتنسيق معهم لكن القيام بهذا العمل يكلف من30 - 25 مليون ريال وهذا المبلغ لا يملكه المستشفى في الوقت الحالي مع علمنا أن الدولة تقوم بحفر الآبار للبعض ومدها بالمضخات والأنابيب وهنا تغدوا المعايير مفقودة.

واردف تامة: المستشفى يعاني من قلة الإيرادات كون أكثر الفحوصات غير متوفرة مثلا توجد غرفة لجهاز الطبقي المحوري لكن لا يوجد الجهاز لا يوجد كذلك نظام محاسبي متكامل لدى المستشفى واذا لم تصرف وزارة المالية موازنة المستشفى التي تقدرب575 مليون ريال مع تواضعها فإن المستشفى يمكن ان تغلق ابوابها في اي لحظة.

وأوجه هنا مناشدة باسم ابناء الشعب اليمني اطفال وأمهات للجهات المختصة بعدم نسيان المستشفى وترك صرح طبي كمستشفى الشيخ زائد للإهمال وان يعينونا على تقديم الخدمة الطبية للمواطنين والتخفيف من اعباء المستشفيات الأخرى داخل العاصمة ومستعدين للتعاون مع أي لجنة تشكل لهذا الغرض وتقوم بزيارة المستشفى وبما يساعدنا للخروج من هذا الوضع.

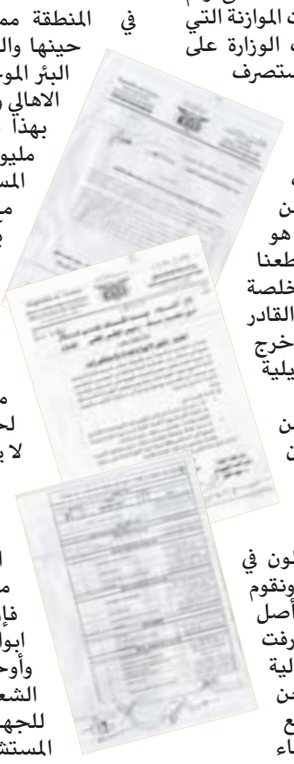

مدير عام المستشفى يكشف لـ (الثورة)

- **45% من الأجهزة الطبية خارج الجاهزية والسبب تعرضها للأتربة.**
- **المستشفى يعمل بدون موازنة افتتاحية في أكتوبر2012 م .. والإغلاق وارد في أية لحظة.**
- **البوفية تحوّلت إلى غرفة عناية مركزة والمصعد خاص لفندق وليس لمستشفى.**

● مدير المستشفى مع الزميل القرشي

" الشركة المنفذة اشترت الأجهزة بمبالغ كبيرة من شركات غير معروفة وليس لها وكيل باليمن لإصلاحها

" نلاحق منفذ تجهيزات المستشفى عبر الانتربول بالتنسيق مع شركة الخليج في دبي

بسبب التهجم والاعتداءات المتكررة على الأطباء :

إغلاق مركز الحوادث والطوارئ بمستشفى الجمهورية بعدن

عدن/نبيل الجنيد

{ على مدى عشرة أيام متتالية يشهد مركز الحوادث والطوارئ بمستشفى الجمهورية بمحافظة عدن اضراب وتعليق العمل وإغلاق قسم الطوارئ امام المرضى المترددين من عدن والمحافظات المجاورة لها.

وهذا الإضرب ليس الأول ولكن حسب تأكيد العاملين هناك سبق وقد أغلق مرات عديدة بسبب الاعتداءات الهمجية من قبل البعض الذين لم يقدروا المكانة الرفيعة التي يحتلها القطاع الصحي والعاملين فيه.

ولمعرفة أسباب توقف وإغلاق مركز الحوادث بمستشفى الجمهورية عدن بوجه المرضى ولفترة تتجاوز عشرة أيام على التوالي وربما قد يكون إغلاق حتى إشعار آخر.

«الثورة» التقت عدداً من الأطباء هناك وكانت البداية مع الدكتور أحمد بن الفقيه، رئيس مركز الطورى بمستشفى الجمهورية، والذي قال : إن الاعتداء والتهجم الأخير الذي حدث للدكتور عبدالله بافضل والممرض عمار عبدالقادر الذي وصل إلى حد الشروع بالقتل وغيرها من أعمال البلطجة هي من دفعت الأطباء بتنفيذ الإضراب وتعليق أعمالهم إلى أن تتوفر لهم حماية أمنية كافية.

وأشار إلى أن إدارة قسم الطوارئ تبذل جهوداً من أجل إيجاد حلول سريعة لمعاودة العمل، حيث تم الجلوس مع مكتب الصحة والسلطة المحلية وإدارة الأمن بالمحافظة، وتم التوصل إلى اتفاق بتغيير الحراسات الأمنية التي كانت مقصرة بالأداء الأمني.

وأضاف : إن مركز الحوادث والطوارئ يقدم الخدمات الصحية وفقا للإمكانيات المتاحة له ولكن لا يمكن للمواطن أن يقوم بالاعتداء وبصورة وحشية على طبيب ليس له ذنب بينما هو يقدم أرقى عمل إنساني ويجازى بهذا العمل الوحشي، داعيا المواطنين إلى التفهم وعدم الانجرار وراء العنف والإضرار بمصالح المواطنين الذين يعانون الكثير من المشاكل وحاجتهم إلى العلاج والطبيب.

من جانبه أكد الدكتور أحمد الحبشي رئيس نقابة الاطباء بمستشفى الجمهورية عدن، أن قضية الطوارئ قضية قائمة وتراكمية وهذا ناتج عن الإهمال والتسيب الإداري من قبل الجهات المسؤولة التي لم تول المستشفى الاهتمام الكامل، خصوصا بعد أن تحَول إلى هيئة مستقلة بعام 2011م، مشيرا إلى أن أغلب المناوبين في قسم الطوارئ من الأطباء لمساقات في الدراسات العليا ومعظمهم غير موظفين لدى هيئة المستشفى الذي يعد مركزاً تدريبيا لطلاب الجامعة، ومن هذا المنطلق يجب على المشرفين بإدارة المستشفى وعمادة كلية الطب والمجلس الأعلى للدراسات العليا بجامعة عدن ومكتب الصحة بالمحافظة توفير الإمكانيات لاستقبال الحالات وإيجاد آلية لعمل نوبات وبشكل منتظم.

وأوضح أنه وبسبب تفاقم الوضع الصحي والأمني أدى إلى تكرار عملية الاعتداء والتهجم على الكادر الطبي دون خوف أو شعور بالمسؤولية.

وتساءل : لماذا لم يقدم إلى اليوم أي شخص من الذين تهجموا على الأطباء للمحاسبة؟ بل يحدث في بعض الأحيان أن الأجهزة الأمنية تساعدهم على الفرار من موقع الجريمة.

من جانبها تقول الدكتورة أنسام سعيد، المختصة بأمراض الدم بمستشفى الجمهورية : إن فقدان هيبة وسمعة مستشفى الجمهورية عدن أمام المرضى هو عدم توفر الإمكانيات اللازمة التي يستطيع من خلالها الأطباء وكل العاملين تقديم الخدمات الطبية بشكل صحيح، موضحةً أن إدارة مركز الحوادث والطوارئ أمام ثلاث مشاكل رئيسية : عدم وجود البنية التحتية الملائمة للمركز التي تعد الواجهة الرئيسية لمستشفى الجمهورية لاستقبال المرضى من عدن والمحافظات المجاورة بشكل كبير، أيضا عدم وجود التنسيق الكافي والمنظم بين الجهات ذات العلاقة، وكذا عدم وجود أجهزة أمنية تقوم بواجبها رغم كثرتها بحرم المستشفى ولكن دون جدوى، مطالبةً بأهمية الالتفات إلى المستشفى لما من شأنه الحد من الفوضى القائمة بقسم الطوارئ الذي تعرض الأطباء والعاملون فيه لحالة تهجم واعتداء لا تليق بسمعة الصحة بشكل وقد وصل الأمر إلى حد التهديد بالقتل.

أما أحمد علي طاهر، نائب رئيس نقابة المهن الطبية والصحية بعدن، فيقول : لنبدأ من المشكلة والاعتداء الأخير الذي تعرض له أحد الزملاء من اعتداء وتهجم وبعد أن سبقه أكثر من اعتداء على الزملاء هو عبارة عن نتيجة وليس السبب مما تعانيه هيئة المستشفى بالكامل من اشكاليات كبيرة وتتعلق بدرجة أولى عدم توفر الادوات والمعدات الطبية الخاصة بتقديم الإسعافات الأولية للمرضى ومنها أجهزة نقل الدم، علما أن الطوارئ والمستشفى لا يتوفر بها جهاز فحص الإيدز و وصفار الكبد، إضافة إلى عدم وجود الأشعة المقطعية وتقديم يد العون للكادر الطبي الذي يزخر به المستشفى والارتقاء بالقطاع الصحي الذي يشهد حالة مزرية ولم تتناسب مع ما رصد لها من مبالغ مالية وصلت ما يقارب مليار و(900) مليو ن ريال إلا أن ما تقدمة لا يصل بالمستوى المقبول خصوصا في ظل عدم الانسجام وبروز حالة الفوضى والاعتداء الذي عكس نفسه بعزوف المستفيدين وتذمرهم.

واستطرد حديثه بأن مركز الطورى يعد واجهة رئيسية للمستشفى كونه يستقبل الحالات الحرجة من عدن والمحافظات لها، خصوصا من ذوي الدخل المحدود الذين لا تسعفهم الإمكانيات المالية للذهاب إلى القطاع الخاص، مبينا بالأرقام إجمالي المترددين بشكل عام لمستشفى الجمهورية خلال عام 2012م بلغ (127,938) حالة وأغلب تلك الحالات مرت عبر مركز الطوارئ والحوادث كونه البوابة الرئيسية كما ذكرنا للمستشفى، بينما وصل عدد حالات الرقود إلى (11,398) حالة و(39,756) متردداً على مركز الحوادث و(9244) على قسم الأشعة وكذا (17490) حالة من المترددين على قسم المختبر، بالإضافة إلى المترددين على الأنشطة التشخيصية الداعمة وهي (10216) حالة.

وتابع قائلا : إن واقع قسم الطوارئ هو بحاجة إلى وقفة جادة تحتاج إلى تدخل قيادة السلطة المحلية بمحافظة عدن بتشكيل لجان مهنية تتولى تشخيص الأوضاع، وتقديم المقترحات والحلول الجذرية بعيدا عن الترقيع الذي يجعلنا بعيدين كل البعد من جوهر القضية وملامسة الواقع، ويجب علينا جميعا التعاون باعتبار مركز الطوارئ مركزاً أساسيا للمستشفى وليس مركزاً إسعافياً كما هو عليه اليوم.

شرطة السير في نظر الغير

● تعبر وزارة الداخلية وجميع قطاعاتها المختلفة مؤسسة خدمية للوطن والمواطن في هيكلها القديم والجديد بغض النظر عن اختلاف بعض وحداتها الأمنية للتسمية أو مستحدثات إدارية في إطار الهيكلة الجديدة وضمن جهود بناء الدولة الحديثة للنهوض بمستوى الجهاز الأمني إلى الأفضل تزامنا مع التطور الحديث مقارنة بالدول المتقدمة فالإدارة العامة للمرور جرى تسميتها بشرطة السير ولا فرق كان من المفترض أن تكون مصلحة شأنها شأن كل المصالح الخدمية التابعة للوزارة لأنها جهة خدمية إدارية وفنية وإيرادية في نفس الوقت ففي بعض الدول تتبع وزارة النقل والمواصلات الا أن بلادنا مع مبدأ مشي حالك خاصة.. وأن كل الإيرادات التي تجمعها إدارة المرور من كل المحافظات رغم انهم هم من يستحق جزءاً من الجانب المادي والمعنوي فهم الذين يحتكون بالمواطنين منذ الصباح الباكر لتنظيم حركة المرور والاختناقات المرورية وضبط المخالفات حاملين الذوق الرفيع وقوة الصبر على ما يعانونه من بعض المستهترين بالأنظمة واللوائح والإرشادات المرورية المجردين من شروط القيادة في الفن والذوق والأخلاق خاصة في شهر رمضان حدّث ولا حرج، ضروري ان نعيد لشرطة السير هيبتها في نظر الغير فهيبته من هيبة الدولة والعكس أن اسبوع المرور لا يكفي للاعتراف بحقهم وتكريمهم بل يبقى على مدار السنة وتفعيل عملية التفتيش على وثائق جميع وسائل النقل فلا فرق بين الكبير والصغير فخرق القانون يأتي من مسؤولين يمثلون القانون والذين نعتبرهم قدوة للآخرين، فأكثر السائقين وثائقهم مفقودة أو مرهونة سببها الإهمال واللامبالاة نتيجة لعدم التزام السائقين بتعليمات وارشادات المرور، (شرطة السير) فمثلا الالتزام بارتداء الحزام الأمني واستخدام الأنوار العالية في الطرق الطويلة وأسباب فنية أخرى تقود السائق مع الركاب الأبرياء إلى الموت السريع مثل استخدام الإطارات التالفة خاصة أيام الأمطار إلى جانب السرعة والحمولة الزائدة وقلة النوم بسبب مواصلة السفر لعدة أيام فماذا نتوقع بعد هذه الأسباب.

ان مسؤولية السلامة والأمان تعود إلى أعناق شرطة السير الذين لا تتوفر لديهم الأجهزة اليدوية (جهاز المناداة) أو على الأقل الاهتمام باللياقة البدنية والهندام وحسن المظهر لأنه وجه البلاد ولابد أن يكن لهم زي عسكري ملائم لجميع الفصول.

زياد معوضة